الأمم المتحدة

S/2007/306



# مجلس الأمن

Distr.: General
23 May 2007
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) **بان** كي - مون

## المرفق

### رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠٣) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) جاب **دي هوب شيفر**

ضميمة

## التقرير الفصلي المقدّم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

### مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٥١٠ (٢٠٠٣) من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهذا هو التقرير الثاني عشر الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، كان قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية ٨٩١ ٣٣ فردا من ٢٦ بلدا عضوا في الحلف و ٦٢٥ فردا من ١١ بلدا غير أعضاء في الحلف.

### وضع القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٣ - وسعت القوة وجودها وهي الآن تضطلع بمسؤولية تقديم مساعدة أمنية في جميع أنحاء أفغانستان. وتحافظ القوة أيضا على علاقة تعاونية تعود بالفائدة على الطرفين مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان المعروف باسم ”عملية الحرية الدائمة“. ولا تزال قوات التحالف التي لم تنقل إلى الحلف تحافظ على حرية التنقل في جميع أنحاء أفغانستان للسماح بتنمية قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية وعمليات مكافحة الإرهاب.

٤ - وبدأ تنفيذ عملية **عقاب** في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لضمان عدم السماح لقوات المتمردين المعادية بالتقاط أنفاسها طوال فصل الشتاء، مع الاحتفاظ بحرية تنقل القوة، خاصة على طول الطريق الرئيسي رقم ١ من كابل إلى هيرات، وضمان الأمن لإنشاء وتوسيع مناطق التنمية الأفغانية في المناطق غير المستقرة. وتشكل عملية **عقاب** إحدى المعالم الهامة للتقدم المحرز في تخطيط وتنفيذ العمليات الميدانية الشاملة المشتركة مع حكومة أفغانستان.

٥ - وجرى استكمال الانتقال التدريجي في جميع أنحاء أفغانستان إلى المرحلة الثانية من عملية **عقاب** في منتصف كانون الثاني/يناير مع القيادة الإقليمية في الجنوب. وشددت هذه المرحلة بوجه خاص على العمليات على طول الحدود الأفغانية الباكستانية لحرمان المتمردين من القدرة على إعادة تشكيل عملياتهم وتركيزها، وذلك بعزل المناطق التي يأوي إليها المتمردون ومنع الوصول إليها ومنع التسلل واستخدام طرق الإمداد طوال فصل الشتاء.

٦ - وحدثت العملية الانتقالية من مقر قيادة القوة التاسع HQ ISAF IX إلى مقر قيادة القوة المركبة المتعددة الجنسيات العاشر HQ ISAF X من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧. وبلغت أوجها في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مع تغيير القيادة من الجنرال ديفيد ريتشردز إلى الجنرال دان ماكنيل.

**الحالة الأمنية العامة**

٧ - تركز نشاط قوات المتمردين المعادية في الجنوب والشرق خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. و لم تكن هناك قبل فصل الشتاء زيادة مفاجئة في نشاط قوات المتمردين المعادية هذا العام كما كان الحال في الأعوام السابقة.

٨ - وركزت قوات المتمردين المعادية جهودها على حملة هجمات منخفضة الأخطار وعالية الأثر، مدعومة بجهد دعائي قوي مصمم لتقويض مصداقية حكومة أفغانستان والقوة الدولية. ومن دواعي القلق الشديد زيادة الهجمات الانتحارية خمسة أضعاف في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٥. ففي عام ٢٠٠٥، كان هناك ٢٥ حدثا انتحاريا (١٨ هجمة و ٧ حوادث)، وفي عام ٢٠٠٦ كان هناك ١٣٠ حدثا انتحاريا (٩٢ هجمة و ٣٨ حادثا). وأظهرت قوات المتمردين المعادية أيضا خلال هذه الفترة دلائل اتجاه متزايد إلى استهداف المدنيين الأفغان والأجانب عمدا، والاشتباك مع جنود القوة بنية واضحة في التسبب في خسائر جانبية في صفوف المدنيين.

**تقييم الأمن الإقليمي**

٩ - شهدت منطقة القيادة الإقليمية للعاصمة انخفاضا كبيرا في عدد هجمات المتمردين. ويعود ذلك أساساً إلى زيادة عمليات مكافحة التمرد التي قامت بها القوات الأمنية الوطنية الأفغانية والقوة الدولية، بما في ذلك تعطيل خلايا قوات المتمردين المعادية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، سواء داخل منطقة القيادة الإقليمية للعاصمة أو المقاطعات المحيطة بها، وتشديد الحالة الأمنية حول وسط كابل ومنشآت الحكومة الأفغانية الرئيسية، والاتصال الفعال بالزعماء التقليديين والقبليين وحسن تنسيق استعمال القيادة الإقليمية للعاصمة لأموال التعمير والتنمية المتاحة. ويبدو أن هذا النشاط أرغم المتمردين على تحويل تركيز عملياتهم على ما يعتبرونها أهدافا ''رخوة'' للقوات الأمنية الوطنية الأفغانية والحكومة الأفغانية داخل مقاطعات كابل المترامية الأطراف الأقل خضوعا للمراقبة بشكل فعال.

١٠ - وشهدت منطقة القيادة الإقليمية في الشمال مستوى من الأحداث مماثلا للمستوى الذي شهدته نفس الفترة المشمولة بالتقرير في السنة الماضية. وأدت عمليات مكافحة

المتمردين الفعالة القائمة على الاستخبارات إلى انخفاض النشاط في معظم أنحاء المنطقة. وانخفضت الهجمات الموجهة ضد القوات الأمنية الوطنية الأفغانية بصورة طفيفة بالمقارنة بالسنة الماضية، وما زالت الهجمات الموجهة ضد أفراد المنظمات الدولية وغير الحكومية تحدث، ولو أنها قليلة. وينفذ معظم الهجمات ضد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية عناصر إجرامية، ولكن لا يمكن استبعاد مشاركة قوات المتمردين المعادية في بعض الحالات. وقد تصبح محاولات بعض الشخصيات السياسية المؤثرة الحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة بالتحالف مع بعضها البعض خطرا كبيرا على نفوذ الحكومة الأفغانية.

١١ - وبقيت الحالة الأمنية في منطقة القيادة الإقليمية في الغرب مستقرة نسبياً إذ أن قوات المتمردين المعادية لا تزال تركز على مقاطعة فرح وأساساً على خطوط الاتصالات الرئيسية. وكانت الهجمات مباشرة وغير متسقة في الوقت نفسه. وبقي نشاط المتمردين والنشاط الإجرامي يؤثر في جزء كبير من منطقة القيادة الإقليمية في الغرب، بما فيها مقاطعتا هيرات وبادغيس.

١٢ - وكانت منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب موضع تركيز متمردي طالبان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال من المقدر أن عزل قندهار هو الهدف الأولي لقوات المتمردين المعادية، ويدل على ذلك تمركز عدد من مقاتلي طالبان في غرب مدينة قندهار. وعلى إثر عملية **ميدوسا**، تسلل المتمردون من جديد إلى مقاطعتي بانجوايي وزهاري. وأدت العملية اللاحقة **باز تسوكا** إلى اضطراب قدرة طالبان على القيادة والسيطرة بشدة في غرب قندهار. وركزت جهود المتمردين في زابل على قطع الطريق الرئيسي رقم ١ بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وكمائن الأسلحة النارية الصغيرة. واقتصر نشاط قوات المتمردين المعادية في أوروزغان أساسا على ردود الفعل لأن المتمردين يحاولون تأمين مناطق لجوئهم العميقة داخل المقاطعة. وقد ساهمت عمليات مكافحة التمرد الفعالة، المقترنة بالتنسيق الوثيق مع الهياكل القبلية والتقليدية القائمة في أوروزغان والمنظمات غير الحكومية العاملة هناك، في تهدئة الأوضاع في تلك الأجزاء من المقاطعة التي يتردد عليها فريق إعادة إعمار المقاطعات بقيادة هولندا. وساهم تدهور أحوال الطقس هذا الشتاء أيضاً في انخفاض قدرة قوات المتمردين المعادية على شن هجمات.

١٣ - وجاء نشاط قوات المتمردين المعادية في منطقة القيادة الإقليمية في الشرق وفقا للنمط العام وتمركز حول باكتيكا وباكتيا وخوست ونوريستان وننغاهار وكونار وغازني. وبقي عبور المتمردين من المناطق القبلية الخاضعة لإدارة الحكومة الاتحادية الباكستانية مصدر قلق في مقاطعات باكتيكا وباكتيا وخوست. وكان لعمليات القوة الدولية أثر كبير على نشاط

المتمردين، فأبعدت نشاط قوات المتمردين المعادية من الداخل إلى المناطق الحدودية وخفضت فعالية الهجمات. وكانت بداية فصل الشتاء أيضا عاملا من العوامل التي أثرت في نشاط قوات المتمردين المعادية.

### الترتيبات الأمنية

١٤ - جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ مختلف الترتيبات الأمنية المحلية بين الأطراف المتأثرة. وجرى توقيع مختلف الترتيبات في مقاطعتي هلمند وخوست. وبالإضافة إلى الاتفاق الذي وقعته الحكومة الباكستانية مع زعماء القبائل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فإن القبائل على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية في منطقتي كونار ونوريستان وقعت ترتيبا أمنيا عبر الحدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأخيرا، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوجز حاكم مقاطعة هلمند، أسد الله وفاء، المعين حديثا، مجموعة من البروتوكولات الأمنية لإرشاد الزعماء القبليين المحليين في جهودهم المستقبلية لتهيئة بيئة آمنة والمحافظة عليها. وينبغي الإشارة إلى أن هناك اختلافات موضوعية كبيرة بين الترتيبات الأمنية المختلفة.

### حل الجماعات المسلحة غير الشرعية

١٥ - كان التقدم المحرز في حل الجماعات المسلحة غير الشرعية، بصفة عامة، مخيبا للآمال حتى الآن إذ أنه، مرة أخرى، لم تحدث تطورات كبيرة منذ التقرير الأخير. غير أن الحكومة الأفغانية بدأت استعراضا للاستراتيجيات لهيكل وطرائق حل هذه الجماعات، بمشاركة المجتمع الدولي والقوة الدولية. وأقرت القيادة الأفغانية بأن استمرار وجود الأفراد المرتبطين بالجماعات المسلحة غير المشروعة في مراكز مؤثرة وجد بارزة يساهم في انعدام الأمن في أفغانستان. وأيد الرئيس كرزاي استعراض الاستراتيجية وخطة عمل ناتجة عن ذلك، والتي تبرز عددا من المسائل الرئيسية على الصعيد الكلي/الاستراتيجي التي يجب معالجتها بشكل عاجل إذا أُريد للبرنامج أن يسير قدما وفقا للشروط المتفق عليها في اتفاق أفغانستان. ومن بين هذه المسائل دعم سياسي أقوى من الحكومة الأفغانية على جميع المستويات واعتماد التشريعات الملائمة لدعم حل الجماعات المسلحة غير الشرعية. ومن شأن بعض حالات النجاح في مقاطعتي تاخار وكابيسا وكذلك نهج منطلقة من القاعدة تفرض على الحكام أن يقدموا قوائم من الجماعات المسلحة غير الشرعية الممتثلة وغير الممتثلة أن يعطي زخما جديدا للعملية.

١٦ - وبفضل الالتزام الشخصي للأستاذ مجددي، امتد برنامج تعزيز السلام إلى ١١ مكتب قطري وتناول ما يزيد عن ٣٠٠٠ مصالحة رغم النقص الكبير في التمويل. وتتمثل مشاركة القوة الدولية في البرنامج في تقديم الدعم أساسا على مستوى فريق إعادة إعمار المقاطعات. وستواصل القوة الدولية تشجيع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم هذا البرنامج الحكومي. ورغم عدم وجود صلة رسمية بين حل الجماعات المسلحة غير الشرعية والبرنامج، فإن أعضاء كل من الأمانة المشتركة لحل الجماعات المسلحة غير المشروعة ولجنة البرنامج اقترحتا أن تبادل المعلومات في الاتجاهين سيكون مفيداً وأن المزيد من التآزر سيساعد في كلا العمليتين.

**مكافحة المخدرات**

١٧ - على إثر زيادة زراعة الخشخاش بنسبة ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات. وهناك أدلة متزايدة على وجود صلة بين التمرد وزراعة الخشخاش. وقد تحققت تحسينات كبيرة في قدرة الحكومة الأفغانية على التصدي للمخدرات من خلال تشجيع مبادرات برعاية كل من وزارة مكافحة المخدرات ووزارة الداخلية. ويجري حاليا تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في جميع أنحاء البلد، ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أنشأت وزارة مكافحة المخدرات خلية أفغانية فنية لتنسيق القضاء على المخدرات يجري في إطارها تنسيق عمليات القضاء على المخدرات الموجهة مركزيا. وتجرى هذه العمليات بوسائل آلية ويدوية في مقاطعة هلمند من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٧ ثم من المرجح بعد ذلك أن تتقدم لتشمل مقاطعة باداخشان أو بلخ في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ولمدة ٣ أشهر إضافية.

١٨ - ويبدو أن حكام المقاطعات الـ ١٢ الرئيسية التي تزرع الخشخاش يدعمون جهود الحكومة؛ ويمضي البعض قدماً بحملاتهم الخاصة في إطار حملات الحكام للقضاء على المخدرات. وتسعى القوة الدولية إلى إقامة صلات وثيقة مع حكام المقاطعات بشأن المسائل الأمنية المتصلة بالقضاء على المخدرات.

١٩ - وتستخدم الحكومة الأفغانية شركة إعلامية مدنية للقيام بالحملة الإعلامية لمكافحة المخدرات. ولا تشارك القوة الدولية في عمليات القضاء على المخدرات.

**الجيش الوطني الأفغاني**

٢٠ - نظرا للتعقيدات الناجمة عن ضعف معدل الاستبقاء، فإن قوة الجيش الوطني الأفغاني تقل بكثير عن الهدف الحالي المأذون به البالغ ٠٠٠ ٧٠ فرد، ولكنها مستمرة في التطور. وقد قدر أن ٠٠٠ ١٥ فرد تقريبا من القوات المقاتلة موجودون لأداء الخدمة العسكرية، وجاهزين للمشاركة في العمليات، في أي وقت، في جيش أفغاني خاض قتالا مستمرا تقريبا خلال عدة سنوات. غير أن للجيش الوطني الأفغاني أداء جيدا في القتال، خاصة مع وجود قوة مساعدة مدمجة فيه.

٢١ - وتقدم القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان معظم التدريبات والإرشادات والتجهيزات للجيش الوطني الأفغاني وهي تعمل بصورة وثيقة مع وزارة الدفاع لتحسين نسبة الاستبقاء وتوسيع نطاق التجنيد والتدريب. ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التدريب والإرشاد ودعم تنسيق العمليات، من قبيل تلك التي تقدمها أفرقة القوة الدولية للرصد والاتصال أثناء العمليات. ويفتقر الجيش أيضا لبعض عناصر التمكين القتالية، وعروض معدات تمكينية من هذا النوع. وقد اضطلع حلف شمال الأطلسي مؤخرا بمسؤولية مساعدة القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان في تجهيز الجيش.

**الشرطة الوطنية الأفغانية**

٢٢ - لا تزال الشرطة الوطنية الأفغانية تعاني من جوانب قصور خطيرة ينبغي معالجتها على سبيل الأولوية لأن تنمية قدرات الشرطة أساسي لتلبية احتياجات أفغانستان الأمنية. ويجري حاليا بنشاط التحضير لتقديم مساعدة دولية أكبر في مجال تدريب الشرطة تحت رعاية الاتحادي الأوروبي. وقد طلب إلى حلف شمال الأطلسي أن يقدم الدعم اللوجيستي للبعثة، خاصة من خلال أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. ويعمل الحلف حالياً لوضع الطرائق اللازمة لتقديم الدعم الضروري لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

٢٣ - والتحدي القائم أمام بناء الشرطة الوطنية الأفغانية وإصلاحها مختلف جدا عن تحدي إنشاء الجيش الوطني الأفغاني، وذلك أساسا لأن جزءا كبيرا من العمل الإصلاحي ينبغي أن يتعامل مع المؤسسة القائمة، في حين أن الجيش أُنشئ من جديد. ولم تؤكد وزارة الداخلية أو المجتمع الدولي بشكل ملائم عدد أفراد الدوريات العاملين في الشرطة الوطنية الأفغانية. وتعتزم القيادة الانتقالية الأمنية المختلطة إجراء مراجعة للحسابات لتحديد العدد الفعلي لأعضاء الشرطة في الميدان. والجريمة والفساد من عوائق فرض سيادة القانون وينبغي استئصالهما على جميع المستويات. ويعتبر التدخل الشخصي للرئيس في تنحية مسؤولي الشرطة الفاسدين وغير الأكفاء ضروريا وسيبقى كذلك. وسيؤدي تحسين الأجور وإمكانية

الاعتماد عليها بشكل أكبر، والمقترن بتحسين التدريب والمعدات الإضافية، من الفوائد المرجوة من الفساد.

٢٤ - وتحقق الحلول العملية للمشاكل الأمنية حاليا بعض النجاح. وتقدم الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة حاليا خدماتها في ١٥ مقاطعة في جميع أنحاء أفغانستان. وقد تم إقرار زيادة قدرها ٧٠٠ شرطي لمحافظة قندهار، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وافق فريق عمل رسم السياسة على أن تدريب الشرطة الأفغانية المساعدة يجب أن يبدأ في القيادة الإقليمية في الشرق وهيرات بشرط عدم تجاوز العدد الإجمالي للشرطة الأفغانية ٢٧١ ١١ فردا. ولا تزال الحلول الطويلة الأجل لتدريب قوات الشرطة الأفغانية وتجهيزها ودفع أجورها واستبقائها وصلات القيادة والسيطرة مع الحكومة المركزية والسلطات المحلية قيد التحديد.

٢٥ - وشرطة النظام المدني الوطني الأفغاني قوة جرى تشكيلها حديثا وستنمو في النهاية لتبلغ ما مجموعه ٠٠٠ ٥ فرد. وستحل محل الشرطة الاحتياطية الأفغانية كما ستؤدي مهامها بوصفها عنصرا عالي الكفاءة من عناصر قوة الشرطة الوطنية وأكثر قدرة على التنقل وأحسن تجهيزا واستجابة. وستوفر قدرة حضرية في مجال الأسلحة والأساليب الخاصة/مكافحة أعمال الشغب، وحضورا أكثر قدرة على الاستمرار للشرطة في المناطق الريفية الأكثر اتساما بالخطورة. وستزود القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة قوة تشغيلية أولية للشرطة الوطنية الأفغانية للنظام المدني بالرجال والتدريب والمعدات وإيفادها إلى ميدان عملها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٧.

## الإصلاح القضائي وسيادة القانون

٢٦ - من منظور القوة الدولية، لا يزال التقدم البطيء للجهود الدولية في هذه المنطقة يثير مشاكل بالغة لأنه يقوض الجهود المبذولة لتحسين الأمن. غير أن المنطقة تشهد انتعاشا للجهود الدولية. ويجتمع المجتمع الدولي شهريا منذ تشرين الأول/أكتوبر في إطار فريق التنسيق الدولي لإصلاح العدالة، الذي تشارك في رئاسته إيطاليا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وترأست الولايات المتحدة مؤتمرا عن سيادة القانون في دبي في كانون الأول/ديسمبر، وستترأس إيطاليا والأمم المتحدة مؤتمرا رفيع المستوى عن سيادة القانون في روما في تموز/يوليه. وقد أنعشت هذه الآليات عملية الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المؤقتة في قطاع العدالة. وتوجد حاليا استراتيجيات مؤقتة لوزارة العدل والمحكمة العليا ومكتب المدعي العام. وسيجري إدخال تحسينات إضافية على هذه الاستراتيجيات بعد الاجتماع الخامس لمجلس التنسيق والرصد المشترك في ١ أيار/مايو، وهو وقت انعقاد مؤتمر روما. وقد لجأت إيطاليا إلى الاستعانة بخدمات خبير استشاري ليساعد على دمج

الاستراتيجيات في وقت مناسب لانعقاد مؤتمر روما، والذي سيوجه مساعدة المانحين في المستقبل. و لم تتحقق بعد نتائج مهمة.

٢٧ - وكانت هناك أيضا بعض الإنجازات العسكرية في هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وتعمل القوة الدولية عن كثب مع القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة بغية مواصلة المبادرات الحالية، وتحسين تقييم المقاطعات لحالة قطاع القضاء ونشاطه.

٢٨ - وستواصل القوة الدولية بالاشتراك مع فريق سيادة القانون التابع للقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة تعزيز تنسيق الجهود العسكرية في هذا المجال. وستستمر مشاركة القادة الرئيسيين وستشمل استعمال صلات القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة واتصالاتها في نطاق الدوائر القضائية الأفغانية وكذلك مواصلة وتعزيز العلاقات مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. والقوة الدولية والقيادة المشتركة مصممتان على معالجة هذا المشروع بشكل موحد.

**البلدان المجاورة**

٢٩ - هناك حاليا تضافر للجهود الدولية لتحسين التعاون بين باكستان وأفغانستان ولتشجيعهما على إيجاد حلول تعود بالفائدة على كليهما للمسائل العديدة التي يواجهانها. ودعما للجهود الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية، اضطلعت القوة بدور ريادي في اللجنة الثلاثية (أفغانستان - باكستان - القوة الدولية). ولا تزال اللجنة تبذل جهودا تعاونية فيما بين القوات العسكرية وهي تشكل أكبر منتدى للتنسيق الناجح مع القوات العسكرية الباكستانية على طول الحدود. والعلاقات الفعالة عبر الحدود ضرورية لمراقبة قوات المتمردين المعادية والحد من فعاليتها على جميع المستويات القيادية للتنظيم وستستمر اللجنة الثلاثية في أداء دور حاسم في هذا الصدد. وإلى جانب الجهود التي تبذلها اللجنة فيما بين القوات العسكرية، من الضروري أن تكون هناك جهود مدنية تكميلية لمعالجة الوضع على جانبي الحدود ومنع قوات المتمردين المعادية من حرية التنقل. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود دولية شاملة لتحسين ظروف معيشة جميع سكان المناطق الحدودية، وخلق فرص عمل، وتحسين الخيارات التعليمية، ومعالجة المظالم القبلية والإثنية، وذلك كجزء من استراتيجية فعالة وشاملة لمكافحة التمرد في المنطقة الحدودية.

٣٠ - وشهدت علاقات إقليمية أخرى تحسناً، كما أظهرت ذلك الخطط الاستثمارية للهند والصين في أفغانستان.

### قدرات حكومة أفغانستان

٣١ - بدأ فريق عمل رسم السياسة برئاسة الرئيس كرزاي وبتشجيع قوي من المجتمع الدولي وخاصة قائد القوة الدولية، في التدليل على أنه منتدى فعال للحفاظ على الزخم خلف مختلف المبادرات التي يقودها الرئيس وحكومة أفغانستان في المناطق غير المستقرة. وستواصل القوة الدولية دعم الفريق بقوة ورعايته لضمان أهميته وفعاليته على المدى البعيد.

٣٢ - وعلى الصعيد دون الوطني، وتماشيا مع النظم التقليدية، تتخذ بشكل متزايد ترتيبات محلية لمعالجة المسائل المحلية. وتدعم حكومة أفغانستان الترتيبات تحت شعار: ''حلول محلية/قبلية لمشاكل محلية''، طالما كان ذلك يعود بالفائدة على المجتمع المحلي و لم تقوض هذه الترتيبات شرعية للحكومة. ويعطي ذلك أيضا دورا أفغانيا في إيجاد الحلول.